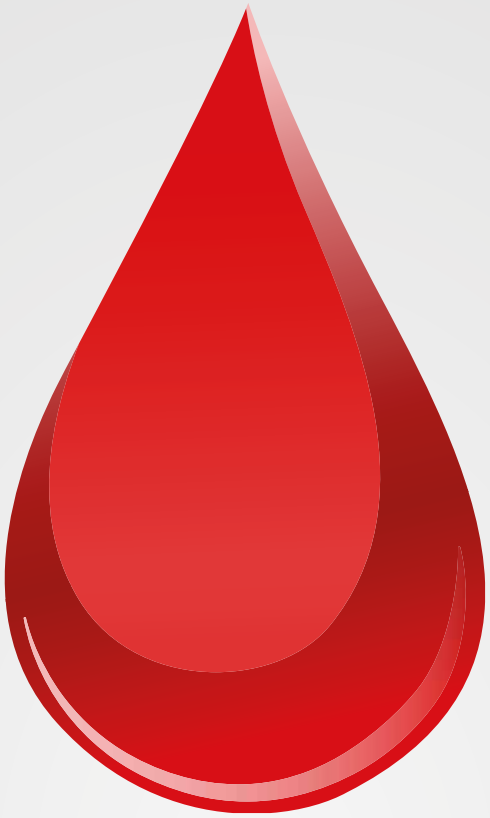

معطيات من خلال تقييم تتبع احتياطي الدم بالمغرب

محمد بنعجيبة
المركز الوطني لتحاقن و مبحث الدم، الرباط

باعتبار احتياطي الدم من الاحتياطات الإستراتيجية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن الصحي للمواطن، كان من الضروري على المركز الوطني لتحاقن و مبحث الدم بالمغرب أن يتوفر على إستراتيجية متكاملة تتيح له من خلال أدوات و وسائل عملية مجربة مراقبة دائمة لهذا الاحتياطي و كذلك الطرق التي يجب أن يسلكها للحفاظ على مستوى جيد من أكياس الدم يستطيع بواسطتها سد جميع الحاجيات من الدم في الحالات الخطيرة و الحرجة و كذلك عند حدوث كوارث طبيعية. و في هذا الصدد اقترح المركز الوطني لتحاقن ومبحث الدم خطة عمل تبين طرق التواصل بين جميع المكونات بوزارة الصحة فيما يخص مراقبة احتياطي الدم في جميع مراكز تحاقن الدم و بنوك الدم على الصعيد الوطني وكذلك حالات التدخل عند انخفاض الاحتياطي قياسا بالكمية المحددة مسبقا من أكياس الدم لكل جهة من جهات المملكة. و قد ضمنت مراسلة من الكاتب العام لوزارة الصحة مضامين هذه الخطة ووزعت على مديريات وزارة الصحة بداية سنة 2010.

وفي محاولة لتقديم بعض المعلومات المهمة التي يمكن استخلاصها من خلال متابعتنا و قراءتنا لتطور مستويات احتياطي الدم الوطني سوف نقوم بتحليل بعض المعطيات الواردة في المبيان المرافق لهذا المقال و الذي يعطي لنا صورة واضحة للتحولات التي تطرأ على مستويات مخزون الدم لثلاث سنوات الأخيرة 2016 و 2017 و 2018.

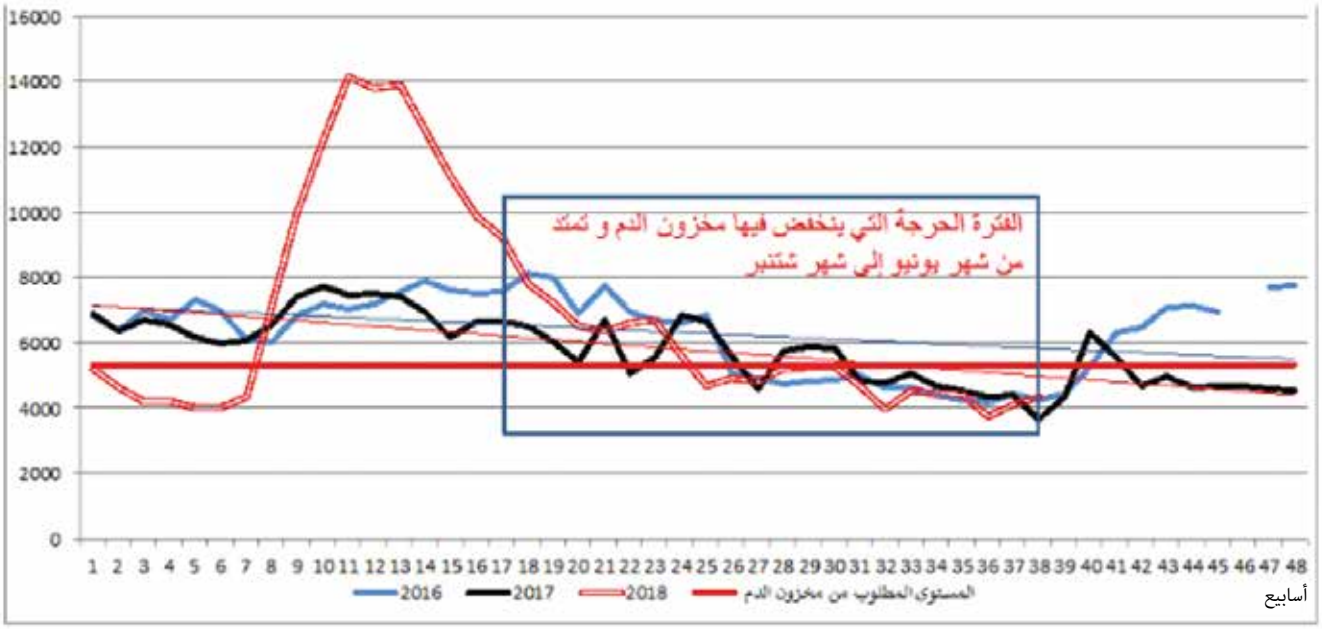

تطور مستويات المخزون الوطني من مركزات كريات الدم الحمراء لسنوات 2016-2017-2018

- الملاحظة الأولى التي تثير الإنتباه في أول وهلة هو عدم استقرار المخزون طوال السنة وتأرجحه بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى. و هذا راجع بطبيعة الحال الى حالة التبرع بالدم المرتبطة عندنا أساسا بالتبرع المناسباتي والذي يمثل أكثر من 70 في المئة. و هذه الملاحظة وأن كانت في الحقيقة سمة قارة منذ سنوات إلا أنها تتقلص، و لو بوتيرة بطيئة، مع السنوات بارتفاع عدد المتبرعين بالدم المنتظمين. و لكنه من المؤكد أن عدم استقرار احتياطي الدم يبقى مؤشرا على الصعوبات التي تعرفها المنظومة ويجب العمل على تجاوزها و هذا ما سنشتغل عليه في السنوات المقبلة من خلال استراتيجية وزارة الصحة 2019-2025

- اعتماد سياسة توفير على الأقل حد أدنى من أكياس الدم و الذي يساوي حاجيات 7 أيام جعلنا نوفر طوال السنوات الثلاث حد أدنى لم ينزل غلى 4000 كيسا من الدم على المستوى الوطني. و يرجع الفضل في هذا إلى الاستراتيجية الإستباقية التي يلجأ إليها المركز الوطني عند ملاحظة أي انخفاض في احتياطي الدم.

- المتابعة المنتظمة لاحتياطي الدم و تقييمها من خلال المبيان سمحت لنا بتحديد الفترة الحرجة التي ينزل فيها مخزون الدم و الذي تمتد كل سنة من شهر يونيو إلى شهر شتنبر. و على هذا الأساس يلجأ المركز الوطني إلى اتخاد كل الإجراءات لتفادي انخفاضات محرجة و خطيرة قد تهدد حياة المرضى في هذه الفترة . و يبقى طموحنا دائما هو الحفاظ على نفس المستويات من أكياس الدم طوال السنة و هذا لا يمكن أن يتأتى إلا بتوفير العدد المناسب من العنصر البشري و الذي يبقى هو العائق الأساسي.

- يشير المبيان إلى ارتفاع المخزون بشكل بارز خلال شهر مارس من سنة 2018.و هذا راجع إلى تنظيم القافلة الوطنية للتبرع بالدم من طرف وزارة الصحة. هذا المعطى المهم يفيد بكل وضوح أن تنظيم نشاط وطني خاص بالتبرع بالدم كل ثلاث أشهر سيؤثر إيجابيا على المخزون و قد يكون أساسا لخطة تروم الرفع من عدد المتبرعين و تبعا لذلك الرفع من مخزون الدم. و لكن هذه الخطة تحتاج كذلك إلى عدد مناسب من الكفاءات البشرية.

و على العموم، فإن نسبة التبرع في المغرب سنة 2017 بلغت 9,6 لكل 1000 مواطن (9,6‰) و تعتبر رقما مشجعا لأنه أحسن من معدل الدول ذات الدخل الضعيف (3,9‰)، إلا أنها إقل بقليل من المعدل المسجل في الدول ذات الدخل المتوسط (11,7‰) و .. بعيد جدا عن معدل الدول المتقدمة ماديا (36,8‰). وأعطت منظمة الصحة العالمية م ص ع مؤشرا أكثر واقعية يربط نسبة التبرع الضرورية بعدد الأسرة في المستشفيات و المصحات. و هكذا إذا اعتمدنا عدد الأسرة سنة 2016 فإن نسبة التبر لتلبية أقل الحاجيات في المغرب تصبح 13,2 متبرع لكل ألف مواطن. لكن المغرب يمكنه الوصول بسرعة إلى هذه الأرقام لأنه من أغنى دول العالم سخاءا و إنسانية.